مطبوعات حديثة

الامتيازات الاجنبية

« تأليف محمد عبد الباري »

(الامتيازات الاجنبية) — علة الشرق عامة ، والدول الاسلامية منه خاصة . كانت منحة الكريم المضيف ، قلد بها عنق المضيف الضعيف . فعادت مع الايام غلاً في عنقه مايستطيع منه فكاكاً ، ولا يطيق معه حراكاً .

وليس يعرف شر هذه الامتيازات ، الا امرؤ قضى عليه نكد الطالع ان يعامل في بلده اجنبياً سيئ المعاملة شرس الطبيعة ، او آخر عانى القضاء وكان احد الخصمين في احدى قضاياه أجنبياً ، فهناك القانون مدوس ، والحق مضاع . فلا أوراق تبلغ ، ولا مجالس تعقد ، ولا أحكام تنفذ — ان هي نفذت — الا بشق الأنفس ، وبعد السنين الطوال .

فليس عجيباً بعد هذا ان لا تعد في الدول المستقلة دولة ترهقها هذه الامتيازات ، ولا غريباً ان يكون هم الدولة اول ماتستقل ان تفلت من ربقة هذا القيد مهما كلفها الامر .

ومن لم تستطعه من الدول غلاباً ، كما فعلت تركيا والفرس والافغان والصين واليابان ، حاولته طلاباً ، كما تفعل الدول المستضعفة الى اليوم ، ومنهن : نحن ومصر .

شتان ما يومي على كورها ويومُ حيـان اخي جابر

هذا مادعا السيد الفاضل محمد عبدالباري الى ان يضع كتابه (الامتيازات الأجنبية) ولقد قدم هذا الكتاب الدكتور عبد الرزاق السنهوري بمقدمة ممتعة ملأى بالأنظار القانونية ، تعرض فيها للمقترحات البريطانية فنقدها نقداً صحيحاً وجرحها من حيث مساسها باستقلال مصر القضائي . ثم تناول المؤلف الكلام فبرهن على « ان في الامتيازات معارضة لمبدإ المساواة ، وهدم لأهم اركان القانون العام ، وقضاء على سلطان الدولة » .

ومضى يقدم الحجة بعد الحجة على فساد هذا النظام ، ويهدم المعذرة بعد المعذرة يستند اليها الغاصب في تبرير موقفه وتمسكه بالامتيازات ، ولو ان الحق ينال بنفسه

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقوته ، لكان خليقاً بمثل الحجج التي أدلى بها المؤلف ان تدفع عن مصر هذا الكابوس . ولكنك تسمع من ؟

وهل الابقاء على هذه الامتيازات ، وتوسيع ولايتها بشمولها من لم تكن تشمل من قبل ، والاستمساك بها من غير تبديل ولا تعديل ، الا دليل على ان الغرب يريد ان يبقي هذه الامتيازات في حيث يستطيع من بلاد الشرق لسبب آخر غير الحاجة اليها من وجهة الحق والعدل ، وحماية القلة ، الجنسية او المذهبية ؟

واستنتج المؤلف ان الامتيازات ليس مصدرها اسلامياً « وانما هي من اصل روماني عرفته اوربا قبل ان تعرف الاسلام . وأساس هذا النظام فكرة (محلية القوانين ومركزيتها) واصل هذه الفكرة ان الفاتحين الرومان جروا على ترك الولايات الاغريقية الراقية تباشر تنظيم علاقاتها الداخلية بتطبيق قوانينها المحلية ، ولم يفرضوا تطبيق القانون الروماني العام الا في الامور ذات الارتباط بالشؤون الرومانية العامة » .

والكتاب قيم مفيد ، لا يستغني عنه رجل يعنى بدراسة القوانين في البلاد العربية التي ترزح تحت هذا النير .

عارف النكدي